

بالذبح يعني التكبير ويعد بالرفع والاحتياط في البنية من حيث الزمان ان يوحى  
 حال كون مقارنا للتكبير ومخالفا له ان يكون البنية موجبة من التكبير  
 كما هو منه المشاف في فان وجد التكبير بشرط عند فلذا كان  
 هو الاحتياط عند الخروج من الصلاة وذكر الناطق في الاجناس ان من حرج  
 من منزه لا يريد المرض بل الجماعة على التقدير الامام كبر وحضوه البنية في تلك  
 الساعة ان كان في الوصل في صلوة تصلي امكان ان يحجب من غير تمام بل يحجب  
 صلواته ولا يلاي وان لم يكن في الامكان ان يحجب من غير تمام بل يحجب صلواته  
 والاقوال اي وان لم يكن جلالا يمكن ان يحجب من غير تمام بل يحجب صلواته  
 هو المراد بما روي عن محمد بن عيسى عن ابي بصير ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يثبت بعد البنية الياس من حجب صلواته في سوي التي الاثنا عشر لانه كان  
 الصلوة لم تحضره البنية جازت صلواته تلك البنية وتدل من اي حذيفة ويحيى  
 فعل بعد ذلك الصلوة بالبنية المتقدمة اذ لم يقض منها وبين التكبير على الياس  
 وان تأخرت البنية ونحو بعد التكبير لا يصح الصلوة بالبنية المتأخرة في ظاهر الرواية  
 خلافا للروي فان عنده في البنية المتأخرة في البناء وقبل التقصير وقيل في الرواية  
 وتجايل الرواية منه يهوي غاية البعد ما في الصلوة لكان الصلوة تحجبها  
 هيتهما يحجبها فاما في بعض مناسبات فربما يوافق بين اثنتا عشر  
 تسنان على الجار في بينهم وفي الغرض المستقيم عليها تكبيرة الاستحباب وفي  
 وان علت مع الاركان في جميع الكتب فاما ذلك الشك انصافا لالوانها  
 ذكر بل في شرط باجماع اثنتا عشر اولا للثبوت حتى لو كان حال الجماعة عند  
 ابتداء التكبير او مكثروا في العزيمة او غيرها وقيل في الوقت فالتحاشا واستمر  
 بعمل يسير واستتم في وقت مع انها جاز ووجه ويشترط عندنا

حاشا

حلالة الوعاء والقيام والركعة والسجدة والتمتع والخيبة مقدار قوة التقصير  
 لاجتماع الامة على ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم ترك القوم الخيرة قط كسائر  
 الاركان فكانت ركنا حلالا لما لك فانها سنة عنده ما لم يخرج من الصلاة بغيره  
 اي بالفعال الناشئ من المصطفى فرضه عند اي حذيفة جلا لهما ونظيره في التذني  
 المسئلة الاثني عشرية على ما سميها في ان شاء الله تعالى ودليل فرضية انه لا يتقبل  
 لفرض آخر الا به وما لا يتقبل الما لفرض الا به يكون فرضا وتعديل الاركان وهو  
 الظاهر بنية وروا عن ضرب الاعضاء واقد قد تسمى فرض عند ايحيى  
 والائمة الثلثة لخديث ابن مسعود انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة  
 الاقيم للقول فيصاحبه ظهره في الركوع والسجود وفي المن صلى به مكان ظهره  
 وهو من الرواية بالمعنى المطلوب انه تخفى لا تثبت به الفرضية بتحقيقه في الشرح  
 المستند في تفصيل الغرض بعد ذكرها اجمالا فقال لا يحل في الصلوة الا  
 بتكبيره الا فتناج لاجتماع الامة على ذلك ويؤيد قوله الجليل الله اكبر والاختلاف  
 فيه والله الاكبر وخالفه في مالك وحسن والله الاكبر والله اكبر وخالفه فيهما  
 الشافعي ايضا ثم عند ايحيى فان كان مجلس التكبير باجدهه الافظاظ لا يخرج  
 بداله غيره وقال ابو حنيفة ومحمد بن قال بدلا عن التكبير الله لجل واعظم و  
 اعظم والقرآن الكبر والاله الا الله وتبارك الله وغيره اي غيره المذكور من سماع  
 الله تعالى وصفا تدل على لا يشاء في بعضها كما ترجمه في التواتر وعلم الغيب  
 والشهادة وعلم السموات والقائد على كل شيء والرحم بعباده اخذ ذلك عن  
 التكبير لان المقصود به التعظيم وهو حاصل ما ذكره في قوله وذكر اسرار  
 ووافقت الصلوة بالنعيم اي تعظيم النعم من غير زيادة واما الله تعالى في قوله  
 لان ذلك هو يراد به التظيم والتشرف وخالف الكوفيون في الصلوة لان معناه

في قوله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة الاقيم للقول فيصاحبه ظهره في الركوع والسجود وفي المن صلى به مكان ظهره